

Distr.: General
8 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون
البند ٣٧ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

مركز فلسطين في الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

١ - تقدم هذه المذكرة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩/٦٧. ففي ذلك القرار، منحت الجمعية فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن. وأعادت أيضاً تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وأعربت عن الأمل في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة. وأكدت الجمعية أيضاً عزمها على المساهمة في التوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وأعربت عن الحاجة الماسة إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، وحثت جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت. ويقدم هذا التقرير معلومات



الرجاء إعادة استعمال الورق



عن الخطوات المتخذة فيما يتعلق بتغيير مركز فلسطين في الأمم المتحدة الذي لا يسري على المنظمات والهيئات خارج الأمم المتحدة، وكذلك عن التقدم المحرز، أو الذي لم يحرز، في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد جرى التشاور مع البعثة الدائمة لإسرائيل والبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة أثناء إعداد هذا التقرير.

ثانياً - مركز المراقب غير العضو في الأمم المتحدة

ألف - اسم فلسطين ومركزها

٢ - وفقاً للفقرة ٢ من القرار ١٩/٦٧، أخذت الأمانة العامة تعامل فلسطين بصفقتها دولة مراقبة غير عضو منذ اتخاذ القرار. وبناء على ذلك، أصبح المنشور المتعلق بالبعثات الدائمة الذي تعده دائرة المراسم والاتصال، والذي يحمل عنوان "البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة" (الكتاب الأزرق) يدرج الآن فلسطين في إطار الفئة الثانية باعتبارها "دولة غير عضو تتلقى دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها، وتحفظ ببعثة مراقبة دائمة في المقر".

٣ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبلغت فلسطين الأمين العام أن تسمية "دولة فلسطين" ينبغي أن تستخدم في جميع الوثائق وتظهر في لوحات اسمها في كل اجتماعات الأمم المتحدة. وأبلغت الأمين العام أيضاً بأن رئيس الدولة هو محمود عباس، رئيس الحكومة هو سلام فياض، رئيس مجلس الوزراء لدولة فلسطين، وأن رياض مالكي هو وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين. ووفقاً لطلبها، أصبحت تسمية "دولة فلسطين" تستخدم الآن في جميع وثائق الأمم المتحدة وتظهر في لوحات اسمها في اجتماعات الأمم المتحدة. وبات يخاطب الآن السيد عباس بصفته رئيس دولة فلسطين، والسيد فياض بصفته رئيس وزراء دولة فلسطين، والسيد مالكي بصفته وزير شؤون خارجية دولة فلسطين.

باء - المشاركة في أعمال الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة، وكذلك في مؤتمرات الأمم المتحدة

٤ - ما زالت دولة فلسطين تتمتع بحق المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية المعقودة تحت رعاية الجمعية أو أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى مؤتمرات الأمم المتحدة، عملاً بالقرارين ١٦٠/٤٣ و ٢٥٠/٥٢، وعلى النحو المبين في مذكرة الأمين العام المتعلقة بمشاركة فلسطين في أعمال الأمم المتحدة المؤرخة ٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ (A/52/1002). وهذه الحقوق لا تتأثر بالقرار ١٩/٦٧.

٥ - وكمسألة عامة، لا تتمتع دولة فلسطين بالحق في التصويت، بما في ذلك في الانتخابات. كما لا يجوز لها أن تقدم ترشيحها لأي عملية انتخاب أو تعيين، أو أن تقدم أسماء المرشحين لأي عملية انتخاب أو تعيين، مع استثناء واحد. فعملاً بالنظام الأساسي للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، يحق للدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات المراقبة الدائمة لدى مقر الأمم المتحدة أن تقدم ترشيحات لانتخابات القضاة الدائمين والمخصصين للآلية والإدلاء بصوتها في هذه الانتخابات.

٦ - وعملاً بالفقرة ٢ من المادة ٣٥ من ميثاق الأمم المتحدة، يجوز لدولة فلسطين كذلك أن تدرج بنوداً في جدول الأعمال المؤقت لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

٧ - وفيما يتعلق بالمؤتمرات المعقودة تحت رعاية الجمعية العامة وبغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة، يجوز لدولة فلسطين، بوصفها دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة وعضواً في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أن تشارك بصفة كاملة وعلى قدم المساواة مع الدول الأخرى في المؤتمرات التي تكون مفتوحة للأعضاء في الوكالات المتخصصة أو لجميع الدول. ويجري إعداد ترتيبات تكفل المشاركة التامة لدولة فلسطين في المؤتمرات المعقودة على هذا الأساس.

ثالثاً - عملية السلام في الشرق الأوسط

٨ - عقب اتخاذ القرار ١٩/٦٧، كررت تأكيد موقف بلدي بأن للفلسطينيين حقاً مشروعاً في إقامة دولتهم المستقلة، وأن لإسرائيل الحق في العيش بسلام وأمن مع جيرانها. وشددت أيضاً على أنه ليس هناك من بديل للمفاوضات لتحقيق هذا الغرض، وأن التصويت يؤكد الحاجة الملحة لاستئناف المحادثات الهادفة. ولذلك ناشدت جميع الأطراف المعنية العمل بروح المسؤولية.

٩ - وكرر كلا الطرفين التزامهما بالحل القائم على وجود دولتين. وفي خطابه أمام الجمعية العامة وفي بيانات أخرى أدلى بها منذ ذلك الحين، أعلن الرئيس عباس عن استعداده العمل مع إسرائيل بعد تشكيل حكومة جديدة تعقب انتخاباتها البرلمانية المقررة في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وكرر وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين أثناء مخاطبته مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، التزام الفلسطينيين بالسلام وبالحل القائم على وجود دولتين، ولاحظ أن التأييد الساحق للقرار ١٩/٦٧ يبين بوضوح التزام المجتمع الدولي، بما في ذلك العالم العربي والإسلامي، بالحل القائم على وجود دولتين. وأكد مجدداً وزير الشؤون الخارجية، في معرض انتقاده بشدة نشاط إسرائيل الاستيطاني، على الحاجة إلى وضع

معايير واضحة وإطار زمني لتحقيق السلام. وفي الاجتماع نفسه، حثت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء على استئناف مفاوضات السلام على أسس ذات مصداقية، وشدد العديد منها على الطابع التاريخي الذي يتسم به تصويت الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٠ - وكرر رئيس الوزراء الإسرائيلي التزامه بالسلام وبالحل القائم على وجود دولتين في مؤتمرين صحفيين عقدا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣. ومع ذلك، ففي جلسة الجمعية العامة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وفي مناقشة مجلس الأمن المفتوحة المعقودة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بين الممثل الدائم لإسرائيل موقف إسرائيل بأن قرار الجمعية ١٩/٦٧ لا يمكن اعتباره إطاراً مرجعياً لمفاوضات السلام في المستقبل، وأنه لا يمنح صفة الدولة الفلسطينية أو يشكل اعترافاً بأي دولة فلسطينية. وقد أعرب أيضاً الممثل الدائم لإسرائيل عن اعتراضه على أي محاولة لتغيير وضع الفلسطينيين خارج الإطار التفاوضي المتفق عليه. وأعرب ممثلاً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عن هذه المواقف نفسها خلال الاجتماعين.

١١ - ورغم النداءات المتكررة للتفاوض على السلام، زادت الإجراءات على أرض الواقع من زعزعة الثقة المتبادلة. وعقب اتخاذ القرار، أعلنت حكومة إسرائيل عن خطط لبناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والأدهى من كل ذلك خطط بناء عدة آلاف من الوحدات السكنية في المنطقة "هاء - ١" التي تقع في شرق القدس. وقد أعربت في البيانين اللذين أدليت بهما في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عن قلقي البالغ إزاء هذا التطور الذي يهدد بقطع القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ففي حال بنائها، ستشكل ضربة تقضي تقريباً على ما تبقى من فرص للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين، وطالبت بإلغاء أي خطة للتوطين في المنطقة هاء - ١. وإجمالاً، فقد عرض أو أقر منذ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بناء ما يقرب من ١١ ٥٠٠ وحدة سكنية تابعة لمستوطنات إسرائيلية، كان منها ٣ ٥٠٠ وحدة تقريباً في المنطقة هاء - ١، و ٥ ٠٠٠ وحدة في القدس الشرقية، والبقية في مختلف مستوطنات الضفة الغربية الأخرى. وما فتئت أشدّ باستمرار على أن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي.

١٢ - واحتجرت كذلك الحكومة الإسرائيلية في بادئ الأمر مبلغاً قدره ١١٥ مليون دولار تقريباً من إيرادات الجمارك الفلسطينية التي جرى تحصيلها في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وقد أُفرج في كانون الثاني/يناير عن الأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية عن كانون الأول/ديسمبر وفقاً للالتزام الذي قبلته إسرائيل في إطار بروتوكول باريس لعام

١٩٩٤، الذي يظل ساريا. ومن المتوقع تحويل الأموال المستحقة عن كانون الثاني/يناير في نهاية شباط/فبراير.

١٣ - وتأتي هذه الأحداث في ظل خلفية تتسم بتدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية وسيادة هدوء مشوب بالحذر في غزة عقب الهدنة المعلنة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ التي جاءت ثمرة جهود دبلوماسية مكثفة، بما فيها زيارتي إلى المنطقة.

١٤ - وفي الضفة الغربية، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية، بذريعة الشواغل الأمنية، ٩٦٩ عملية و ١ ١٠١ اعتقالا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. وقتل ما مجموعه ٧ فلسطينيين وأصيب ١٠٦٥ آخرين. ووقعت مواجهات شبه يومية بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. وما زالت تدابير الاحتلال تعوق حركة الفلسطينيين، بينما تكثفت عمليات الهدم في المنطقة جيم، الأمر الذي أدى إلى زيادة حالات التشريد. وفي تطوير مثير للقلق، توفي مواطن فلسطيني في ٢٣ شباط/فبراير أثناء الحجز إثر اعتقاله في الضفة الغربية على يد قوات الدفاع الإسرائيلية قبل ذلك بأيام. وأثارت وفاته سلسلة من المظاهرات الشعبية والاشتباكات مع قوات الدفاع الإسرائيلية. وأسفرت المظاهرات الشعبية التي اندلعت قبل ذلك في إطار التضامن مع السجناء المضربين عن الطعام عن حدوث مصادمات مع قوات الأمن الإسرائيلية وأصيب من جراء ذلك المئات من الفلسطينيين، بما في ذلك الإصابات الناجمة عن استنشاق الغازات المسيلة للدموع.

١٥ - وفي غزة، وعقب التفاهم على وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه، برعاية مصر، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ساد الهدوء على نطاق واسع، لكنه شهد تصدعا عميقا في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣، عندما سقطت قذيفة صاروخية أطلقت من غزة في شارع قرب المنطقة الصناعية في الجزء الجنوبي من مدينة عسقلان. وأطلق ما مجموعه قذيفتان صاروخيتان، وشنت ثماني غارات إسرائيلية منذ التوصل إلى التفاهم بشأن وقف إطلاق النار. وأسفرت حوادث إطلاق النار المتعددة عن مصرع مدنيين فلسطينيين بينما كانا في الغالب يحاولان الاقتراب من السياج الحدودي. وتواصلت الجهود الرامية إلى توطيد وقف إطلاق النار، وفقا للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ومما يقتضيه التنفيذ التام للقرار اتخاذ خطوة مهمة تكمن في التغلب على الانقسام السياسي الفلسطيني بسبل كفيلة بالمضي قدما في تحقيق الآمال المعلقة على ترجمة حل الدولتين إلى واقع ملموس. وفي هذا الصدد، واصلت مصر تيسير تحقيق تقدم في تنفيذ اتفاقات المصالحة السابقة فيما بين الفصائل الفلسطينية. وتشكل الانتخابات عنصرا محوريا في عملية المصالحة، ولذلك اضطلعت اللجنة المركزية للانتخابات بعملية التسجيل في شباط/فبراير ٢٠١٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٦ - وقام للمرة الأولى خالد مشعل، زعيم حركة حماس، بزيارة إلى غزة في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وفي خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس حركة حماس، طعن بشرعية إسرائيل، مشدداً على أن الدولة الفلسطينية ستنشأ من المقاومة وليس من المفاوضات، وذلك في رفض واضح لأي حل يقوم على وجود دولتين. وقد أثارت تلك البيانات التحريضية إدانة العديد من أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

١٧ - ومنذ اتخاذ القرار، ومثلما يتضح من البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، أعرب الشركاء الإقليميون والدوليون عن جزعهم إزاء الخطر المتزايد لحالة الجمود التي آلت إليها عملية السلام وطال أمدها إضافة إلى الحقائق على أرض الواقع، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، على جدوى الحل القائم على وجود دولتين. وأدرك الجميع الحاجة الملحة للعمل. وفي اجتماعها المعقود في الدوحة، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أبدت جامعة الدول العربية شكوكاً إزاء الهيكل الدولي لعملية السلام وأعلنت عن إجراء مشاورات مستقبلية مع الأطراف الفاعلة المعنية في المجتمع الدولي. وفي الاستنتاجات المعتمدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شدد مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية على الحاجة الملحة إلى بذل جهود متجددة ومنظمة وكبيرة لتحقيق السلام في عام ٢٠١٣ وأكد من جديد موقفه بأن وضع معايير واضحة تحدد أساس المفاوضات أمر أساسي للتوصل إلى نتيجة تكفل بالنجاح. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفاد الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بأن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً بإجراء مفاوضات مباشرة وما فتئت تعمل بنشاط لتحقيق هذه الغاية.

١٨ - واجتمع مبعوثو المجموعة الرباعية في بروكسل، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ومرة أخرى في عمان، في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وناقشوا السبل الرامية إلى مساعدة الطرفين في تجنب التصعيد على المستوى الدبلوماسي وعلى أرض الواقع في الأجل القصير، بينما يتلمّسان أيضاً طريق العودة إلى المفاوضات. كما واصلت العمل مع الأطراف، وكذلك مع القادة الدوليين والإقليميين الرئيسيين، في نيويورك وعلى هامش المؤتمرات والمناسبات الدولية معاً، للتشجيع على تضافر الجهود لإيجاد السبل لإحراز التقدم.

١٩ - وما زال طلب الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة معروضاً على مجلس الأمن.

رابعاً - تقديم الدعم إلى المؤسسات الفلسطينية والحق في تقرير المصير

٢٠ - على الرغم من التحديات الأساسية التي ما زالت قائمة، تبقى حكومة دولة فلسطين ملتزمة بالنهوض ببرنامج بناء الدولة الذي أحرزت بشأنه تقدماً ملحوظاً في العامين الماضيين، وقد حظي ذلك باعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع، ولا سيما في الاجتماعات المتعاقبة التي عقدتها لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وإثر اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شكل الرئيس عباس لجنة من المسؤولين الفلسطينيين للنظر في طائفة من المسائل المتعلقة بالدولة. وساهم أيضاً المجتمع المدني في مواصلة التقدم، وقد تجلّى ذلك بعقد مجموعات نسائية لمؤتمر هام في كانون الأول/ديسمبر، تُوج بعرض قائمة من المطالب الأساسية تشمل إدراج شرعة حقوق الإنسان للمرأة في دستور دولة فلسطين، وضمان تقييد التشريعات بالمعايير الدولية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وتطبيق نظام حصص لمشاركة الإناث في المؤسسات العامة.

٢١ - وقد واصلت الأمم المتحدة توفير الدعم في المجالات الستة التي أُبرزت في التقرير المعنون "بناء الدولة الفلسطينية: فترة حاسمة" الذي قدمه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عقد في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١١ (الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ وأسباب الرزق والقطاعات الإنتاجية؛ والتعليم والثقافة؛ والصحة؛ والحماية الاجتماعية؛ والهياكل الأساسية والمياه). واعتبرت المهام الحكومية في كل قطاع من هذه القطاعات كافية لأي حكومة دولة قادرة على أداء وظائفها. وقد واصلت الأمم المتحدة مواءمة أنشطتها مع أولويات الخطة الوطنية الفلسطينية وتولى حالياً وضع إطارها الجديد للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ بالتعاون مع السلطات الفلسطينية.

٢٢ - وتمثل الحالة المالية الفلسطينية تحدياً رئيسياً. ويعد تحويل إسرائيل لإيرادات الضرائب والجمارك الفلسطينية بشكل كامل وحسن التوقيت وقابل للتنبؤ وفقاً لأحكام بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية أمراً ضرورياً لحكومة دولة فلسطين كي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية. ومن ضمن هذه الالتزامات الرئيسية دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية الذين شتوا إضرابات احتجاجاً على عدم الدفع. وما زال رئيس الوزراء فياض يطلب إلى الجهات المانحة العربية تقديم تبرعات، مؤكداً على وجود ضائقة مالية غير مسبوقه وآثار سلبية محتملة. وفي نهاية المطاف سيتيح النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص المجال لنماء اقتصاد حيوي يعود بالنفع على الفلسطينيين ويوفر القاعدة الضريبية اللازمة لكسر حلقة الأزمات المالية.

٢٣ - وقُدمت المساهمات الدولية التي وصلت إلى ٦٠٠ مليون دولار في إطار دعم الميزانية المتكررة في العام الماضي، ولكن صرف المزيد من المساعدات في حينها هو أمر ضروري. ففي اجتماعها الذي عقده في الدوحة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، صوتت بلدان جامعة الدول العربية للتبرع شهرياً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار يقدم في إطار معونة للسلطة الفلسطينية باعتباره "شبكة أمان مالي" لتعويض الخسارة المتكبدة من جراء إعلان إسرائيل بأنها ستمتنع عن دفع الإيرادات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستصرف مبلغاً آخر قدره ٢٠ مليون دولار في الشهر، وأجرى رئيس الوزراء فياض والأمين العام للجامعة الدول العربية اتصالات بعدد مختار من البلدان أثناء مؤتمر القمة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية الذي عقد في الرياض في ٢١ كانون الثاني/يناير لسد فجوة التمويل. وفي الاجتماع الأول لمؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية الفلسطينية، المعقود في طوكيو في يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، ناقش المشاركون سبل دعم الجهود التي تبذلها فلسطين من أجل بناء الدولة.

خامساً - ملاحظات

٢٤ - إن اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بأغلبية ١٣٨ صوتاً مؤيداً، بعد فترة طال أمدها من الجمود في العملية السياسية، تنامي فقدان الصبر الدولي إزاء الاحتلال الذي طال أمده، وأيد صراحةً تطلعات الفلسطينيين للعيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة خاصة بهم، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في سلام وأمن. فقد طال انتظار وضع حد للاحتلال والتزاع وتطبيق الحل القائم على وجود دولتين على أرض الواقع. إلا أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال مفاوضات ترمي إلى إيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي.

٢٥ - وسيكون عام ٢٠١٣ حاسماً فيما يتعلق بعملية السلام. ووفقاً لما بينته في الخطاب الذي أدليت به في الجمعية العامة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، فقد حددت خمس أولويات في هذا الصدد هي: أولاً، يتعين علينا أن نحدد الالتزام بالعمل على المستوى الدولي؛ وثانياً، أن نستأنف المفاوضات بصورة مجدية؛ وثالثاً، أن نحافظ على الاستقرار في غزة؛ ورابعاً، أن نحزز التقدم بشأن المصالحة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس في إطار الالتزامات التي أخذتها منظمة التحرير الفلسطينية على عاتقها ومواقف اللجنة الرباعية؛ وخامساً، أن نمنع حدوث انهيار مالي للسلطة الفلسطينية. والعمل المتضافر أمر أساسي إذا ما أردنا إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين.

٢٦ - ولا تزال الحالة على أرض الواقع مبعث قلق بالغ. فاستمرار الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، أمرٌ غير قانوني بموجب القانون الدولي، بل ويتنافى مع الالتزامات المنوطة بإسرائيل بمقتضى خريطة الطريق. وتقوض تلك الأنشطة أيضا إمكانية تطبيق حل الدولتين وتنسّف آفاق السلام. لذلك ينبغي أن تُلبي إسرائيل الدعوات المتكررة التي يوجهها المجتمع الدولي، وتضع حداً لمثل هذه الأنشطة.

٢٧ - وللطرفين كليهما مصلحة ومسؤولية مشتركتان في درء تصعيد التوترات. ومن شأن موجات العنف الأخيرة التي اندلعت جراء وفاة فلسطيني قيد الاحتجاز والإضراب المطول عن الطعام الذي شنه سجناء فلسطينيون، أن تقوض الهدوء اللازم لاستئناف محادثات السلام. ولقد أعربت عن القلق البالغ الذي يساورني، وقلت بالحث على التوصل إلى حل دوغما إبطاء بغية إنهاء محنة السجناء والحفاظ على الهدوء. ولا بد من الاحترام الكامل للالتزامات الدولية إزاء حقوق الإنسان لجميع المحتجزين والسجناء الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل.

٢٨ - ومن الأولويات الملحة أيضا توطيد اتفاق وقف إطلاق النار في غزة الذي قامت مصر بتيسير إبرامه. وإن إطلاق القذيفة الصاروخية من غزة على إسرائيل في ٢٦ شباط/فبراير أمر غير مقبول. وسأواصل إدانة أي إطلاق عشوائي للقذائف الصاروخية من غزة.

٢٩ - ويحتاج الطرفان إلى دعمنا الجماعي لإيجاد بيئة تفضي إلى استئناف المحادثات، ذلك أن طرفي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يعانيان قدرا كبيرا من الألم والأسى والإحباط وخيبة الأمل، الأمر الذي يحول دون تغلبهما على ما ينتأهما من مخاوف حقيقية، وتبديدهما للتوترات بنفسهما. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يعزز التأزر بين مختلف الأفكار والمبادرات التي تجري مناقشتها لإتاحة المجال لإحراز تقدم حاسم نحو استئناف المفاوضات. ولا تزال مبادرة السلام العربية تعد أساسا هاما لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام الإقليمي. وينبغي تشجيعها ورعايتها.

٣٠ - ومع ذلك، فإن الجهود الدولية لوحدها لا تكفي لإحراز التقدم المطلوب في غياب إرادة الطرفين. وقد بين القادة الإسرائيليون والفلسطينيون أنهم على اقتناع بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد نحو تحقيق سلام دائم. وينبغي أن يدركوا أنه في حال عدم العمل بصورة جدية، فستكون عواقب التقاعس وخيمة على الجميع. ولا يتعين على الطرفين أن يبقيا منفتحين أمام مبادرات جديدة للتغلب على المأزق الحالي فحسب، إنما أن الأوان أيضا لإظهار مدى جديتهما، والامتناع عن الإجراءات والخطوات السلبية التي تقوض الحالة على أرض الواقع وتعقد العودة إلى مفاوضات مجددة في الفترة الحرجة القادمة.

٣١ - وبصفتي أميناً عاماً، سأواصل بذل قصارى جهدي للتوصل عبر التفاوض إلى حل قائم على وجود دولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، حل يعالج المسائل الجوهرية وهي الأرض والأمن والقدس واللاجئون والمستوطنات والمياه، ويشكل نهاية للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني ولجميع المطالبات المتصلة به. وأدعو الطرفين وجميع الجهات المعنية بالأمر إلى العمل بعزم ومسؤولية وبعده نظر. فأني خطوات تتخذ لهذا الغرض ليست بخطوات سهلة، ولكننا لا نستطيع الانتظار عاماً آخر دون أن نتخذ إجراء شجاعاً يرمي إلى التوصل إلى الحل القائم على وجود الدولتين الذي أعاد القرار ١٩/٦٧ تأكيده.